الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الوثائق الرسمية

اللجنة الرابعة
الجلسة السابعة
المعقودة يوم الثلاثاء
١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

## محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس : السيد جمال (قطر)

## المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي (تابع)

UN LIBRARY
MAR 10 1982
UN/SA COLLECTION



Distr. GENERAL
A/C.4/36/SR.7
11 February 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البند ٩٤ من جدول الأعمال : أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي (تابع) ( A/36/23 (الجزء الثالث) ؛ A/AC.109/652 و Corr.1 و 655 و 656 و 658 )

١ - السيد كالينا (تشيكوسلوفاكيا) : قال ان ثمة عقبة كبيرة تعرقل التنفيذ الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتعرقل القضاء على الاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري، تتمثل في الأنشطة المتواصلة بل المتوسعة للمصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها في البلدان المستعمرة رغم الادانة الدولية . وأضاف أن الجناة الكبار هم الولايات المتحدة وبلدان أخرى معينة في منظمة حلف شمال الأطلسي لم تتخذ بعد تدابير تشريعية أو ادارية أو غيرها لانهاء أنشطة المصالح الأجنبية أو الحد من هذه الأنشطة التي لا تزال تحرم الشعوب التابعة من استخدام الموارد التي تحتاج اليها من أجل استقلالها مستقبلا .

٢ - واستطرد قائلا ان الشركات عبر الوطنية لها مصلحة مباشرة في منع انهاء الاستعمار وان هذا هو السبب في أن الاحتكارات الغربية أيدت النظام العنصري في روديسيا حتى النهاية وفي أنها تدعم الآن حكومة جنوب افريقيا وترفض منح حق تقرير المصير لشعوب الجنوب الافريقي . وأكد أن نظام الفصل العنصري واحتلاله غير الشرعي لناميبيا لم يتحقق لهما البقاء الا بفضل الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من جانب البلدان الغربية التي يبلغ مجموع استثماراتها في جنوب افريقيا الآن ٣٠ بليون دولار . وأوضح أن كبريات الدول المستثمرة أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي - وهي المملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية - وأن دوافعها سياسية الى حد كبير ، اذ يتمثل هدفها في تعزيز القوات المسلحة وجهاز القمع لدى نظام الفصل العنصري من أجل الدفاع عن حكومة الأقلية البيضاء والاحتلال غير الشرعي لناميبيا والأعمال العدوانية المتصاعدة ضد دول خط المواجهة الافريقية . وأضاف ان المعونة الغربية المقدمة الى جنوب افريقيا في الميدان النووي محفوفة بخطر أكيد لأنها تفي بالمتطلبات الأساسية لانتاج الأسلحة النووية ، وان هذه الدول الغربية ذاتها ، الى جانب فرنسا وكندا ، تنتزع أيضا أرباحا هائلة وذلك باستنزاف الموارد الطبيعية لناميبيا عن طريق الشركات عبر الوطنية التابعة لهذه الدول . وأشار الى ان الاحتكارات الغربية تلعب دورا مماثلا في الأقاليم الصغيرة في مناطق أخرى من العالم .

٣ - وأردف قائلا ان المحاولات التي تستهدف تبرير أنشطة هذه الشركات على أنها مفيدة للأقاليم التي تباشر فيها عملياتها ما هي الا مناورة لصرف الانتباه عن كونها لا تقوم فحسب بنهب هذه الأقاليم سعيا الى الربح بل انها تفعل ذلك عن طريق استغلال الأيدي العاملة الرخيصة من

(السيد كالينا ، تشيكوسلوفاكيا)

السكان الأصليين المحرومين من حقوقهم الاجتماعية والسياسية كافة . وأضاف ان الشعوب التابعة لا تتلقى من التعليم الا ما تحتاج اليه بالكاد ولا تحصل من الأجر الا على ما يكاد يكفي لضمان توليد قوة عاملة جديدة . وقال ان المزاعم التي تشير الى ان الشركات عبر الوطنية تهتم بتحسين ظروف العمل للسكان الأصليين عن طريق ما يسمى بمدونات السلوك ما هي الا مزاعم جوفاء فجة لأن هذه المدونات ليست ملزمة وتستهدف تكييف نشاط هذه الشركات ليكون في خدمة بقائها .

٤ - وواصل حديثه قائلا ان ثمة أمرا بالغ الضرر يتمثل في النشاط العسكري المستمر في الأقاليم التابعة ، وهو نشاط يمنع شعوبها من نيل حقها ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ويهدد السلم والامن الدوليين . وأضاف ان رفض جنوب افريقيا العنيد أن تنهي احتلالها غير الشرعي لناميبيا يسبب قلقا خاصا ، وأن جنوب افريقيا تستخدم جهازها العسكري القوي في ناميبيا ضد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وكذلك ضد دول خط المواجهة بغية زعزعة استقرارها وبالتالي انهاء دعمها لكفاح شعب ناميبيا . وقال انه لا يمكن لجنوب افريقيا أن ترتكب افعالها في ناميبيا الا بفضل التعاون العسكري الغربي معها انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة .

٥ - وذكر أن وجود قواعد عسكرية في أقاليم أخرى تابعة هو أيضا أحد العقبات الرئيسية أمام تنفيذ الاعلان .

٦ - واستطرد قائلا ان وفده ، في ضوء الاعتبارات السالفة الذكر ، يرى أن من الأمور الأساسية توجيه ادانة أخرى ، وبأعنف لهجة ، الى ما تتعرض له البلدان المستعمرة من نهب على يد المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية والعسكرية وغيرها ، باعتبار ذلك انتهاكا جسيما للميثاق وعقبة في طريق التنفيذ الكامل للاعلان . ومن الأمور الأساسية أيضا توجيه ادانة قاطعة لتلك البلدان المحددة التي تواصل الابقاء على التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري وغير ذلك من أشكال التعاون مع نظام بريتوريا . وأعلن أن وفده يؤيد بصدق أيضا المطالب المشروعة لأغلبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والتي تدعو الى أن يعتمد مجلس الأمن فورا جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق .

٧ - وأعرب عن تأييد وفده كذلك للاقتراح المقدم من ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية والذي يدعو الى الاحتفاظ بسجل منتظم لأرباح الشركات عبر الوطنية في الأقاليم التابعة .

٨ - السيد موسي (مصر) : قال انه بالرغم من التقدم الذي تحقق في مجال انهاء الاستعمار فلا يزال هناك عدد من المشاكل المتبقية ، اذ مازال هناك عشرون اقليما تخضع للسيطرة الاستعمارية لكن القضية التي تتطلب اهتماما فوريا هي قضية ناميبيا . وأضاف انه قد حدثت تعبئة لم يسبق لها مثيل في الجهود التي تبذلها الدول الاعضاء من أجل تنفيذ خطة استقلال ناميبيا التي مازالت رغم ذلك تتعرض للعراقيل من جانب المصالح الاقتصادية الاجنبية . وأضاف ان الادارة العنصرية القمعية تواصل ، بالتواطؤ مع المصالح الاقتصادية الاجنبية بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ،

(السيد موسى ، مصـــر)

نهب الموارد الطبيعية واستغلال شعب ناميبيا منتهكة بذلك المرسوم رقم (١) الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والمتعلق بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . وفضلا عن ذلك فان الأعمال العدوانية المستمرة المرتكبة ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة قد سببت خسائر كبيرة في الأرواح ودمارا كبيرا .

٩ - واستطرد قائلا ان بلدانا معينة لم تنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تدّعي أن أنشطة هذه المصالح ، التي تمثل مشاريع خاصة أساسا ، أفادت الشعوب المستعمرة . لكن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة مطلقا ، اذ أن أية دولة قائمة بالادارة تحرم شعبا من حقوقه في موارده الطبيعية انما تنتهك الميثاق بشكل واضح . وقال ان هذه الأنشطة تستحق الادانة من جانب المجتمع الدولي ، ولذلك فمن الاهمية بمكان فرض جزاءات فعالة على جنوب افريقيا تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وينبغي أيضا اتخاذ اجراء عاجل لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١١٨/٣٥ والقرارات الاخرى ذات الصلة بالموضوع . فأنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية عرقلت بلا شك تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وانهاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

١٠ - ودعا الى توجيه ادانة قوية الى نظام جنوب افريقيا لاستمراره في نهب موارد ناميبيا . وقال ان البلدان التي تتجاهل قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة وتؤيد جنوب افريقيا ينبغي ادانتها بالمثل وممارسة الضغوط عليها ، وانه يجب توجيه ادانة قوية الى استمرار تعاون الدول الغربية واسرائيل مع جنوب افريقيا مما مكنها من استحداث قدرة نووية .

١١ - ومضى قائلا انه يجب اتخاذ خطوات أيضا لتنفيذ الفقرة ١٣ من خطة العمل من أجل التنفيذ التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١١٨/٣٥ . وينبغي بوجه خاص شن حملة بغية اثارة الوعي العام بالاحداث الجارية في ناميبيا وبأنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية . وأكد من جديد في ختام كلمته أن جميع الشعوب لها الحق في تقرير المصير والاستقلال وأن حكومته ستواصل تقديم دعمها المادي والمعنوي لهذا الغرض .

١٢ - السيد هاتشينز (استراليا) : قال ان وفده ، بصفته عضوا نشطا في مجلس ناميبيا ، يلتزم بتحقيق الاستقلال الحقيقي لهذا الاقليم في وقت مبكر ، وان اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذي اختتم أعماله مؤخرا وعقد في ملبورن سجل خيبة أمله البالغة ازاء اجهاض اجتماع ما قبل التنفيذ الذي عقد في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ بسبب رفض حكومة جنوب افريقيا الموافقة على موعد لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وذكر أن المؤتمر أكد من جديد تصميم المشتركين فيه على ضمان تمكين شعب ناميبيا من أن يمارس دون مزيد من التأخير حقه في تقرير المصير والاستقلال ، كما حث مجموعة الاتصال الغربية على أن تكثف على وجه الاستعجال جهودها لتأمين تنفيذ القرار ٤٣ (١٩٧٨) في أقرب وقت ممكن في ١٩٨٢ دون تعديل أو تخفيف .

(السيد هاتشينز ، استراليا)

١٣ - واسترسل قائلا ان ثمة أمثلة كثيرة تشهد عليها الوثائق عن قيام شركات جنوب افريقيا باستغلال الأيدى العاملة الناميبية وأنه يجب الاستمرار في ادانة هذه الأنشطة ، بيد أن وفده ليس مقتنعا بملائمة الانتقال من هذه الادانة الى توجيه ادانة معمّمة لكل المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها . وأكد أن القمع السياسي والاقتصادى موجود بشكل واضح في ناميبيا ، لكن وفده يؤمن بأن مصالح الشعوب المضطهدة بالجنوب الافريقي يمكن خدمتها على نحو أفضل باجراء فحص أكثر تأنيا لأسباب هذا الاضطهاد . وأوضح أن الالتجاء الى الادانة العامة لا يفيد ولا يفيدا .

١٤ - واستطرد قائلا انه في اطار الاقاليم الاخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ولا سيما في منطقتي المحيط الهادئ والكاريبي ، يختلف وفده مع هؤلاء الذين أكدوا أن كل أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها تضر شعوب تلك الأقاليم وتشكل حاجزا أمام أى عمل تتخذه هذه الشعوب لتقرير المصير . وأضاف انه اذا تم التسليم بصحة هذا التأكيد ، فسوف يرقى ذلك الى القول بعدم تقديم المساعدات الاجنبية الاستثمارية أو الانمائية الى الأقاليم التابعة في أى مكان . وقال ان استجلاب الاستثمارات والموارد الاقتصادية الاجنبية المناسبة بأسلوب متوازن ومسؤول كثيرا ما شكّل جزءا أساسيا من عملية التنمية الاقتصادية في الاقاليم التابعة . فتدفق الاستثمار الاجنبي ، في حالة ادارته بالطريقة المناسبة ، يكون مصحوبا عادة بادخال تكنولوجيا جديدة واكتساب مهارات جديدة وحدوث زيادة عامة في الخبرة الفنية الادارية . وهذه العناصر فائقة الاهمية لانشاء هياكل اجتماعية واقتصادية متنوعة لها القدرة على البقاء . والشيء المطلوب هو أن تشعر الدول القائمة بالادارة والمستثمرون الأجانب بأماني شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وباحتياجاتها الحقيقية . ويجب الحذر من الاعتماد الاقتصادى المفرط على الدولة القائمة بالادارة رغم ان من الصعب أحيانا تجنب ذلك ولا سيما في الأقاليم الصغيرة ذات الموارد الشحيحة . وينبغي بذل الجهود أيضا لمنع الاستثمار الاجنبي غير المسؤول الذى يتمثل هدفه الوحيد في تحقيق أرباح سريعة .

١٥ - وواصل حديثه قائلا ان وفده يعتبر أن أى مشروع قرار يتم اعداده تحت هذا البند يجب أن يسلم فيه بالفارق بين الحالة في الجنوب الافريقي والحالة في الأقاليم التابعة الأخرى . فينبغي توجيه ادانة واضحة الى تلك المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تحقيق أهداف الاعلان ، ولكن يكون من قبيل الهوى ادانة جميع المصالح الاقتصادية الاجنبية دون تأن ودون وضع تأثيرها الحقيقي في الاعتبار على نحو ملائم . وقال ان وفده لا يستطيع أن يؤيد أى نص يدين بشكل انتقائي بلدانا بعينها ، وأنه يشعر بخيبة الامل لعدم اتباع هذه المبادئ دائما في الأعوام الماضية .

١٦ - السيد بيريجكوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان النجاحات المرموقة التي سجلتها جهود انهاء الاستعمار في السنين الاخيرة كانت ستكتسب أهمية أكبر لو لم تحاول

(السيد بيريجكوف ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الامبريالية استعادة مواقعها التي فقدتها ، ولاسيما في افريقيا ، عن طريق اخماد الأماني الوطنية للشعوب واستعادة سيادتها على ثرواتها الطبيعية . وأضاف ان الامبرياليين ادّعوا أحقيتهم بمناطق بأكملها في العالم بوصفها تشكل مجال مصالحهم الحيوية وقاموا بتغطية هذه المناطق بشبكة قواعد عسكرية ، وبمؤازرة الأنظمة العنصرية والاستبدادية ، كما خلقوا أوضاعا تولّد صراعات . وأشار الى أن المجتمع الدولي أكد مرارا أن أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها عقبة رئيسية أمام تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

١٧ - واستطرد قائلا ان المخالفين الرئيسيين هم الدول الاعضاء بمنظمة حلف شمال الأطلسي وشركاتها عبر الوطنية ، التي لاتزال تتحدى الأمم المتحدة بمواصلة تعاونها الوثيق مع نظام بريتوريا العنصري . وأضاف ان مجموع الاستثمارات في جنوب افريقيا بلغ بحلول عام ١٩٨٠ حوالي ٣٥ بليون دولار ، وأن أكثر من ٢٥٠٠ شركة أجنبية ، مقارها الرئيسية أساسا في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وبعض البلدان الغربية الاخرى ، تمارس عملياتها هناك .

١٨ - وقال ان الشركات عبر الوطنية التابعة لجنوب افريقيا وللدول الغربية مارست طويلا في ناميبيا احتكارا فعليا في قطاع صناعة استخراج المعادن الذى يمثل القطاع الرئيسي لاقتصاد البلد ويشكل قرابة ثلثي قيمة مجموع صادرات البلد وحوالي نصف ايراداته الحكومية . بيد أن هذه الصناعة لا تحقق فوائد للأفريقيين الاصليين الذين يبلغ دخلهم جزءا من اثني عشر جزءا من دخل السكان البيض لأنهم يستغلون في توفير الأيدى العاملة الرخيصة . وأشار الى أن الشركات عبر الوطنية تنقل معظم أرباحها الى مقارها الرئيسية وتصدر معادن الاقليم ، وبذلك تعزز الطابع الاستعمارى لاقتصاد أعد لتصدير المواد الخام .

١٩ - واسترسل قائلا ان ثمة أمرا له خطورة بالغة هو أن جنوب افريقيا لها قدرة غير محدودة بالفعل على الوصول الى يورانيوم ناميبيا ، الأمر الذى يمكنها ، بسبب تعاونها العسكرى والنووى مع الدول الغربية الكبرى واسرائيل ، من زيادة قدرتها العسكرية والنووية وبذلك تهدد السلم والأمن العالميين . كذلك تستخدم الدول الغربية ناميبيا قاعدة لشن هجمات على دول افريقية مجاورة ذات سيادة وخاصة أنغولا .

٢٠ - وأوضح أن جشع الدول الغربية سعيا الى تحقيق أرباح باهظة في ناميبيا ، ومصلحتها العسكرية والسياسية في الجنوب الافريقي هما المحرك لسياستها التي تستهدف احباط خطة الأمم المتحدة للتوصل الى تسوية سياسية في ناميبيا وذلك باعتراضها على قرارات مجلس الأمن بفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع للميثاق . وأعرب عن تأييد وفده للنداء العاجل الذى وجهته الجمعية العامة الى مجلس الامن لفرض هذه الجزاءات ، وقال ان من رأى وفده أنه يلزم أيضا مطالبة الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأن تتخذ تدابير لانهاء الدعم السياسي والاقتصادى والمالي وغيره من الدعم المقدم الى نظام بريتوريا وأن تلتزم التزاما صارما بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

(السيد بيريجكوف ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

٢١ - وقال ان الدوائر الامبريالية في الدول الغربية تمارس أيضا دورا متسلطا في الأقاليم الصغيرة المستعمرة . حيث تواصل حرمان السكان المحليين من حقهم في مواردهم الطبيعية وتمنع تنفيذ الاعلان . كذلك قامت هذه الدوائر ، عن طريق الدول القائمة بالادارة ، بانشاء قواعد في مناطق الكاريبي والمحيطات الهادئ والأطلسي والهندي من أجل الحفاظ على وجودها العسكري هناك ، وسحق حركات الكفاح من أجل التحرر الوطني ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ، وشن الاعمال العدوانية . وأضاف أن هذه القواعد تشكّل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن ، وأن النشاط العسكري للدول الاستعمارية في الأقاليم الصغيرة يشكل عقبة رئيسية أمام استقلالها . كذلك تحاول الدول الامبريالية ، تحديا للأمم المتحدة ، أن تستوعب الأقاليم الموضوعة تحت ادارتها ولا سيما في ميكرونيزيا .

٢٢ - ومضى قائلا انه يجب أن تدين اللجنة بشدة في مقرراتها أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها في الجنوب الافريقي وفي جميع الأقاليم الاخرى المستعمرة باعتبارها تعرقل تنفيذ الاعلان . وقال انه يلزم مطالبة الدول الاعضاء باتخاذ تدابير لانهاء كل تعاون مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، بما في ذلك التدابير المطالب باتخاذها في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٣٥/٢٨ .

٢٣ - وقال ان وفده يؤيد لذلك اقتراح ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية بأن يحتفظ المركز المعني بالشركات عبر الوطنية بسجل للأرباح التي تجنيها الشركات عبر الوطنية من استغلال الأقاليم المستعمرة والتابعة .

٢٤ - وأضاف انه يجب حث الدول الغربية على مراعاة حظر الاسلحة المفروض على جنوب افريقيا ، وحث مجلس الامن من جديد على فرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع للميثاق .

٢٥ - وأعرب عن تأييد وفده لكل التدابير التي تستهدف ضمان التنفيذ السريع والكامل للاعلان ولسائر مقررات الامم المتحدة بشأن انهاء الاستعمار .

٢٦ - السيد رويتسييا (أوغندا) : قال ان رأس المال الأجنبي لعب دورا مهيمنا في اقتصاد جنوب افريقيا لمدة تزيد على قرن وان وفده ينظر بقلق بالغ الى الدور الذي تمارسه الشركات عبر الوطنية التي ساهمت في استمرار وجود الفصل العنصري ببناء وتدعيم المؤسسة العسكرية الصناعية لنظام الأقلية البيضاء . وأشار الى أن القروض المقدمة من المصارف الاجنبية الى جنوب افريقيا في الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٨ بلغ مجموعها عدة بلايين دولار ، وأن الشركات عبر الوطنية نقلت التكنولوجيا العسكرية الى جنوب افريقيا رغم الحظر الالزامي على الاسلحة المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . وقال انه رغم فرض مقاطعة نفطية على جنوب افريقيا فقد استمر النظام العنصري يحصل على النفط عن طريق ألاعيب شركات النفط عبر الوطنية التي مكنت جنوب افريقيا

(السيد رويتسيا ، أوغندا)

أيضا من اكتساب خبرة فنية في قطاعات مثل الكيماويات والطاقة النووية واستغلال المعادن . وتواصل الشركات عبر الوطنية ، بالتعاون مع النظام العنصري ، استنزاف الموارد المعدنية لناميبيا ، كما يتضح من الوثيقة A/AC.109/656 .

٢٧ - وأشار الى وجود دور أخطر تمارسه الشركات عبر الوطنية هو دعم القوة المسلحة لدولة الفصل العنصري في وقت يجرى فيه استخدام تلك القوة بدرجة متزايدة في شن هجمات ضد الدول الافريقية المستقلة في الجنوب الافريقي وافريقيا الوسطى . وقال ان أكثر مظهر مشؤوم للتعاون بين الشركات عبر الوطنية وجنوب افريقيا هو تطوير قدرة نووية ، فقد ذكر أن عقدا قد أبرم مؤخرا مع شركة أوروبية لتصنيع قضبان الوقود لمحطات الطاقة النووية في جنوب افريقيا . وقال ان هذا التطور ، الى جانب انه يقوى قبضة جنوب افريقيا على ناميبيا ، يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، وأن الغزو الأخير لأنغولا هو مثال حي لخرق السلم المترتب على ذلك . وذكر انه أصبح حتميا فرض جزاءات على النظام العنصري بموجب الفصل السابع من الميثاق .

٢٨ - وأردف قائلا ان الوجود غير الشرعي لجنوب افريقيا في ناميبيا وامتداد سياسة الفصل العنصري البغيضة التي تمارسها جنوب افريقيا لتشمل الاقليم لم يعرقلا فقط احراز تقدم نحو الاستقلال بل عملا أيضا على استمرار ضمان حرمان الافريقيين من أن يكون لهم أى نصيب معقول في الثروة المتولدة . وأوضح أن الافريقيين في ناميبيا مازالوا يعتبرون مجرد مستودع لا غير للأيدى العاملة الرخيصة دون أن يكون لهم حق المطالبة بفوائد النظام الاقتصادى . وهكذا بلغ متوسط الدخل السنوى للفرد من السكان غير البيض ٢٢٥ دولارا فقط في ١٩٧٧ بالمقارنة مع دخل بلغ في المتوسط أكثر من ٥٠٠٠ دولار للبيض . وفضلا عن ذلك ، وتمشيا مع سياسة الاستغلال التي تمارسها جنوب افريقيا ، لا يوجد أى شرط يقضي باعادة استثمار أية أرباح في أغراض التنمية ؛ وبدلا من ذلك يتم تحويل معظم الأرباح بصورة منتظمة الى حملة الأسهم الأجانب .

٢٩ - وقال ان من الواضح من الحالة السائدة في أقاليم تابعة كثيرة أن أنشطة المصالح الأجنبية تؤدى ، باستثناء حالات نادرة ، الى اطالة أمد الوضع الاستعمارى ، فقد شكلت أذهان الناس على نحو ترى معه أن التقدم والأمن الاقتصادى يتمثلان في فوائد الاستثمار الوقتية التي تستتبعها القوانين الضريبية المؤاتية والأيدى العاملة الرخيصة . وقال انه يجب تصحيح هذه الحالة في أقرب وقت ممكن .

٣٠ - وناشد البلدان التي تمكنت ، بفضل جهودها الموحدة ، من الانتصار على الفاشية والنازية أن تشارك البلدان المحبة للسلم في الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى .

٣١ - السيدة لوكاس (نيوزيلندا) : قالت ان وفدها يؤيد الجهود المبذولة لتنظيم أنشطة هذه المصالح الاقتصادية الاجنبية التي لاتزال تستغل الأقاليم المستعمرة والتابعة وتعرقل تطورها . فينبغي للدول القائمة بالادارة أن تضمن ألّا تكون مصالح الشعوب المستعمرة تالية في الاهمية لهذه الأنشطة . واستدركت قائلة ان لوفدها تحفظات على الاتجاه الذى سلكته مناقشة هذا البند في السنين الاخيرة ، اذ أن ادانة أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية التي تعرقل تنفيذ الاعلان شيء ، والايحاء بأن كل هذه الانشطة ضارة شيء آخر تماما . ومن الواضح أن القول بذلك لا يمكن اثباته في اطار تجربة كثير من البلدان النامية الجديدة . فالاستثمار الاجنبي يمكن أن تكون له أهمية فائقة للتنمية ؛ ويمكنه ، اذا نظم على النحو المناسب ، أن يجلب رأس المال المطلوب كثيرا الى البلدان النامية وأن يسهم كثيرا في نقل التكنولوجيا والمهارات الادارية . وقالت ان أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية في الاقاليم المستعمرة والتابعة أن تقيّم بمعايير معقولة وعملية لا أن ترفض فورا وببساطة لأسباب نظرية بحتة .

٣٢ - واستطردت قائلة ان القرار المناظر الذى اتخذ بشأن هذا البند خلال الدورات السابقة للجمعية العامة عبر عن القلق العميق ازاء الطريقة التي تحرم بها المصالح الاجنبية السكان الأصليين للأقاليم المستعمرة ، ومنهم سكان منطقة المحيط الهادئ ، من حقوقهم في ثروة بلدانهم ، وازاء فقدان سكان هذه الأقاليم لملكية الأرض باستمرار نتيجة فشل الدول القائمة بالادارة في اتخاذ خطوات فعالة لصيانة هذه الملكية . وقالت ان هذه الدعاوى الجارفة لا تصمد للاختبار . فنيوزيلندا وهي الدولة القائمة بالادارة في توكيلاو ، تكفل للتوكيلاويين أن يمتلكوا كاملا ويمفردهم أرضهم وفوائد منطقتهم الاقتصادية التي تمتد ٢٠٠ ميل . وقالت ان توكيلاو تلقت مساعدات من نيوزيلندا تبلغ حوالي ١٠٠٠ دولار لكل فرد من السكان . وفضلا عن ذلك لا توجد شركات أجنبية تعمل في الاقليم . وفي هذه الظروف يجد وفدها من الصعب عليه أن يفهم السبب في أن يريد أى طرف الايحاء بأن نيوزيلندا تحرم شعب الاقليم من أرضه أو تهمل مصالحه بطرق أخرى .

٣٣ - واختتمت حديثها قائلة ان ثمة عناصر أخرى في القرار المتخذ في الدورات السابقة تشكل صعوبات لوفدها ولغيره من الوفود . وأعربت عن أملها في تعديل صيغة مشروع القرار خلال الدورة الحالية على نحو يمكن من اعتماده بتوافق الآراء .

٣٤ - السيد موكيليباى (زامبيا) : قال ان البعض قد دفع على مر السنين بأن المصالح الاقتصادية الاجنبية في الجنوب الافريقي وسيلة لتحقيق التغيير السياسي المرجو في المنطقة . بيد أن الشركات الغربية عبر الوطنية ، بتأييد من حكوماتها ، تباشر عملياتها في ناميبيا بالتعاون مع نظام بريتوريا العنصرى دون أى مراعاة لرفاهة السكان الأصليين وتمارس نفس التمييز العنصرى الموجود في المؤسسات التي تسيطر عليها جنوب افريقيا . وأضاف ان هذه الشركات ما فتئت تنهب الموارد الطبيعية لناميبيا محققة أرباحا هائلة على حساب الأغلبية السوداء التي تعيش وتعمل في ظروف تقرب من ظروف الرق . وبذلك حرم شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا من حقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال .

(السيد موكيليباى ، زامبيا)

٣٥ - واستطرد قائلا انه من أجل ادامة الوضع القائم ، لجأت جنوب افريقيا حتى الى مهاجمة الدول الافريقية المستقلة من أجل زعزعة استقرار البلدان التي تعارض احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وهي تحظى في هذا بالتأييد من بلدان غربية معينة تمارس شركاتها عبر الوطنية عملياتها في ناميبيا . وأوضح أن هذه الدول نفسها ، التي تجاهر بمناصرة حقوق الانسان بكل جرأة في أماكن أخرى ، تتآمر على انكار هذه الحقوق في ناميبيا عن طريق تأخير حصولها على الاستقلال وتأييد أساليب جنوب افريقيا التي تستهدف عرقلة التوصل الى تسوية داخلية في ناميبيا .

٣٦ - وأردف قائلا ان وفده يدعو اللجنة الى فضح وادانة المصالح الاقتصادية الاجنبية التي تعمل على ادامة العنصرية والقمع والاستغلال والاستعمارين القديم والجديد في ناميبيا وجنوب افريقيا ، كما يدعو الى انسحاب جنوب افريقيا غير المشروط من ناميبيا وانهاء سياسة الفصل العنصري التي تتبعها . وكرر من جديد تأييد وفد زامبيا الحازم لخطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا ، وحث مجموعة الاتصال الغربية على ضمان تعاون جنوب افريقيا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقال ان وفده يؤمن أيضا بأن جميع شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، بغض النظر عن الحجم أو عدد السكان أو الوضع الاقتصادي لها الحق في تقرير المصير ، وأن الدول القائمة بالادارة عليها واجب يتمثل في تشجيع ممارسة هذا الحق واتخاذ التدابير الفعالة لضمان قدرة هذه الأقاليم على البقاء اقتصاديا .

٣٧ - السيد غاليارادو (المكسيك) : قال ان وفده يعلق أهمية كبيرة على مبدأ تقرير المصير ويعتبر أن انكار هذا المبدأ هو السبب في مشاكل سياسية كثيرة معاصرة . وأشار الى أن وفده كرر خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة قراره بالامتناع عن بيع النفط الخام أو مشتقاته الى جنوب افريقيا .

٣٨ - وأضاف ان المكسيك عارضت من قبل في محافل مختلفة النظام العنصري واحتلاله لناميبيا . وذكر أن المعلومات المعروضة على اللجنة توضح أن الأفعال غير الشرعية التي تقوم بها جنوب افريقيا، بالتعاون مع تلك البلدان التي تحتفظ بعلاقات اقتصادية وطيدة مع هذا النظام ، مكنتها من مواصلة استغلال الموارد الطبيعية لناميبيا . وقال ان وفده أشار في مجلس الأمن مؤخرا الى أنه رغم أن جهودا قد بذلت لعزل جنوب افريقيا ، فقد تدعمت روابطها الاقتصادية والسياسية مع عدد من البلدان ، وأن أراضي ناميبيا مازالت محتلة وقرارات الامم المتحدة مازالت تتعرض للاحباط رغم اقرار السلطان القانوني للأمم المتحدة على الاقليم ورغم وضع اطار المفاوضات من أجل استقلاله .

٣٩ - السيد شيرمان (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان حكومته تؤيد عملية تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا تأييدا كاملا حتى يمكن لشعبها أن ينمي موارده البشرية والمادية دون أى تدخل اقتصادي وسياسي . وأضاف ان جنوب افريقيا تحتل ناميبيا حاليا ضد رغبة كل أعضاء المجتمع الدولي بما فيهم الولايات المتحدة ، وانه توجد في ذلك البلد المضطرب تباينات كبيرة في

(السيد شيرمان ، الولايات المتحدة الامريكية)

الفرص التعليمية والاجتماعية والاقتصادية وأنه مازال يتعيّن صنع الكثير حتى يستطيع الشعب اجراء انتخابات حرة وعادلة من أجل اقامة نظام حكم يستجيب لأمانيه .

٤٠ - وأشار الى ما ذكره أعضاء مجموعة الاتصال الغربية في اجتماعهم المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ من أن هدفهم الجماعي هو استقلال ناميبيا في عام ١٩٨٢ على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وأنه من أجل تحقيق هذا الهدف سيجرى ممثلو " الدول الخمس الغربية " مشاورات قريبا مع جميع الأطراف في المفاوضات لمناقشة المبادئ الدستورية التي يمكن أن تسترشد بها دولة ناميبية مستقلة وللتوصل الى جدول زمني لحل القضايا المتبقية . وأضاف ان سياسة الولايات المتحدة التي شاركت في المفاوضات منذ عام ١٩٧٧ قد تمثلت دائما في السعي الى ايجاد حل قابل للتطبيق وتجنب الكلام الطنان المثير للمشاعر والذى لا يسهم بشيء في تحقيق الهدف النهائي .

٤١ - واستطرد قائلا ان اللجنة ، وهي تناقش مسألة المصالح الاقتصادية الاجنبية في الأقاليم التابعة ، عليها مسؤولية مماثلة وعليها أن تسأل نفسها عما اذا كانت القرارات الداعية الى اتخاذ اجراء جذرى ، ولا سيما بشأن ناميبيا ، ستعزز بأى حال مصالح الشعوب التابعة التي تتعرض رفاهتها للخطر . وأضاف انه ينبغي في هذا الضوء أيضا الحكم على الزعم الذى يتردد كثيرا ومفاده أن انسحاب المصالح غير الناميبية من الاقليم سيجعل هدف الاستقلال أكثر منالا . وقال ان الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقبل الفرضية الاساسية الواردة في مشروع القرار المعروض على اللجنة ومؤداها أن الانشطة الاقتصادية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي ، بحكم طبيعتها ، ضارة بمصالح الناميبيين أو مصالح شعوب الأقاليم الأخرى . وأشار الى أن الكثيرين من الممثلين الحاضرين يدركون أنه رغم المظالم وأنماط الاستثمار الشاذة فان المشاركة الاجنبية في اقتصادات بلدانهم هم أفادت شعوبهم كثيرا ، ولذلك يبدو من التناقض القول بأن هذه الأنشطة ذاتها تسبب آليا الضرر بطريقة أو أخرى لأهالي الاقليم التابع .

٤٢ - واسترسل قائلا ان الولايات المتحدة ، التي تلتزم التزاما كاملا بقرارات مجلس الأمن وبفتاوى محكمة العدل الدولية بشأن ناميبيا ، تحتفظ بسياسة متسقة تجاه الاستثمار في ناميبيا : فهي رسميا تشجع على عدم الاستثمار في ناميبيا ، ولا تضمن الاستثمارات التي تتم في ناميبيا استنادا الى حقوق مكتسبة عن طريق حكومة جنوب افريقيا منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) ، ولا تقدم مساعدة مالية أو تدعم التجارة والاستثمار في ناميبيا . وذكر أن هذه السياسات الرسمية تكفل ألا تكون علاقات حكومته الاقتصادية والسياسية مع جنوب افريقيا بأى حال بمثابة اعتراف بأن ادارة جنوب افريقيا لناميبيا شرعية أو مشروعة . وأوضح أنه بالرغم من الكلام الطنان من جانب الوفود التي تستنكر المعاملات الاقتصادية أو التجارية من جانب الدول الأخرى مع جنوب افريقيا ، فانه لا يمكن الا لقلة ضئيلة من هذه الوفود أنفسها أن تعلن بشكل قاطع أنه ليس لدولها أو شركاتها معاملات مماثلة مع جنوب افريقيا .

(السيد شيرمان ، الولايات المتحدة الامريكية)

٤٣ - وقال ان الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقبل الرأى القائل بأن حل المشاكل العنصرية لجنوب افريقيا لا يمكن أن يتحقق الا بزيادة عزلة جنوب افريقيا عن المجتمع الدولي . فعلى العكس من ذلك تماما ، تلتزم حكومته بالعمل على المساعدة في تحقيق التغيير التطورى في جنوب افريقيا عن طريق القيام بمشاركة اقتصادية وتجارية يحركها التزام بالتغيير البناء . وعن طريق برامج طوعية كمبادئ ساليفان مثلا ، تتعهد شركات الولايات المتحدة في جنوب افريقيا بالقضاء على التمييز في مواقع العمل ، ووضع برامج لاعداد السود في جنوب افريقيا لتولي وظائف فنية وتقنية ، وتحسين نوعية مرافقهم في مجالات الاسكان والنقل والتعليم والصحة .

٤٤ - واستدرك قائلا انه حتى هذه التعهدات لا يمكنها أن تكفل في النهاية تحقيق تغييرات أساسية في جنوب افريقيا ، وهي تغييرات يلزم أن تأتي من قوى داخل ذلك المجتمع . وأضاف ان الولايات المتحدة ستواصل تأييد أولئك الاشخاص في جنوب افريقيا ، سواء كانوا مسؤولين حكوميين أو مواطنين عاديين من السود كانوا أو من البيض ، ممن يعترفون بأنه لن يخدم المصالح الأساسية لكل شعب جنوب افريقيا الا التنفيح الحقيقي لنظام هو غير مقبول .

٤٥ - وقال انه يود أن يوضح ، ردا على تأكيد خاطئ بأن الولايات المتحدة تنتهك حظر الأسلحة الذى فرضه مجلس الأمن ، ان الولايات المتحدة فرضت من جانبها هي وحدها في عام ١٩٦١ حظرا على شحن الاسلحة الى جنوب افريقيا ، أى قبل ١٦ عاما من الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة ، وأن الولايات المتحدة تلتزم منذ عام ١٩٧٧ التزاما صارما بالحظر المفروض من مجلس الأمن . وفضلا عن ذلك ، وفيما يتعلق بمسألة القواعد العسكرية التابعة للولايات المتحدة في ميكرونيزيا ، فانه يود أن يشير الى أن الولايات المتحدة لم تستخدم ميكرونيزيا كقاعدة للعمليات العسكرية وان كانت قد عيّنت ضابطا بحريا لرئاسة مقر الاقليم المشمول بالوصاية ، وأقامت المرفق التعاقدى لاختبار القذائف في كواجالين ، وفقا للمادة ٥ من اتفاق الوصاية . وقال انه لم يصل الى علمه أن شعب ميكرونيزيا اعترض في أى وقت على وجود الضابط البحرى أو هذا المرفق .

٤٦ - السيد الدّين (العراق) : قال ان تقرير اللجنة الخاصة عن المسألة قيد النظر [A/36/23 (الجزء الثالث)] يثبت بوضوح أن أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها تستهدف نهب موارد مختلف الاقاليم الخاضعة للتبعية على حساب السكان الاصليين ، مالكي هذه الثروات الحقيقيين . وفي ناميبيا حيث يبدو ذلك بوضوح صارخ ، فان هذه الانشطة تعرقل حقيقة عملية انهاء الاستعمار . والقرارات العديدة التي اعتمدتها الامم المتحدة في هذا الصدد مازالت جميعها حبرا على ورق في حين تستمر الحالة في التفاقم .

٤٧ - وأضاف قائلا ان ناميبيا مثل واضح للتعاون القائم بين جنوب افريقيا والدول الغربية التي يرخص لشركاتها تحقيق أرباح طائلة مقابل التأييد الذى تمنحه هذه الدول لنظام جنوب افريقيا . وقال ان حق شعوب الاقاليم الخاضعة للتبعية في السيطرة المطلقة على مواردها الطبيعية قد أعيد تأكيده في التصريحات الاخيرة للبلدان غير المنحازة وفي القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة في

(السيد الدين، العراق)

دورتها الاستثنائية الطارئة الثامنة . وعليه فينبغي الآن تطبيق هذه القرارات وفرض جزاءات فعالة على جنوب افريقيا . والا استمر نظامها في ارتكاب الجرائم ضد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، وفي العدوان على البلدان المجاورة .

٤٨- واسترسل قائلا ان حكومة جنوب افريقيا في امكانها ، بفضل تواطؤها مع نظام تل ابيب العنصري الذي تتعاون معه في الميدانين الاقتصادي والعسكري ، أن تستمر في ممارسة التعذيب والقمع والنهب . وقال ان هذا التعاون يتسم في نظر العراق بأهمية خاصة ، ولذلك فان بلده متضامن مع جميع الأفارقة الذين يعانون من الفصل العنصري والعنصرية والامبريالية ، ومع جميع العرب الذين يتعرضون باستمرار لاعتداءات نظام تل ابيب العنصرية . واختتم كلمته قائلا ان سياسات هذين النظامين القائمة على النهب والامبريالية انما هي في الواقع سياسات عدوانية موجهة ضد العالم بأسره .

٤٩- السيد ولد سيدي أحمد فال (موريتانيا) : قال ان نظر اللجنة في البند المعروض عليها يظهر ايمانها بحق الشعوب في التحكم في مواردها الطبيعية وبالتالي في مصائرها بين الأمم الحرة . وأكد أن من واجب جميع هؤلاء الذين يديرون الأقاليم التابعة الاعتراف بهذا الحق ، وان موريتانيا تعارض كافة الاجراءات التي تشكل عقبة أمام مستقبل تلك الاقاليم ، لكنها تشيد في الوقت نفسه بكل الجهود المبذولة لمساعدتها في تنمية هياكلها الاساسية الاقتصادية .

٥٠- وأعلن وقوف موريتانيا مع جميع الدول الاخرى ضد الفصل العنصري وتطالب بوقف احتلال جنوب افريقيا لناميبيا . بيد ان هناك دولا أخرى معينة تستخدم أساليب معوقة ، وخاصة حق الاعتراض في مجلس الامن ، لمنع التوصل الى حل . وفضلا عن ذلك فان التعاون غير الشرعي بين جنوب افريقيا واسرائيل يمكن جنوب افريقيا من تطوير قدرتها النووية ، وبذلك يشكل تهديدا للأمن والاستقرار في ارجاء افريقيا . وأضاف ان موريتانيا تدين كل هذه المساعدات المقدمة للنظام وتناشد هؤلاء الذين لهم نفوذ على جنوب افريقيا اقناعها بانهاء احتلالها لناميبيا .

٥١- ومضى قائلا ان بلده يؤيد حق جميع الدول في تقرير المصير والاستقلال والتحكم في ثرواتها ؛ كما يدين ادانة قاطعة الاستثمار في جنوب افريقيا وتزويدها بالأسلحة والتكنولوجيا النووية ؛ ويطالب الدول التي تعمل شركاتها عبر الوطنية في الجنوب الافريقي بوقف أنشطتها الضارة ؛ ويؤكد الحاجة الى تنفيذ الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، ويطالب بالتنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع .

٥٢- السيد سولتيسييفتش (بولندا) : قال ان تضامن بلده مع الشعوب المستعمرة التي تكافح من أجل حريتها مافتئ يشكل ركنا أساسيا من أركان سياستها الخارجية . فقد أيدت بولندا كل الاجراءات التي اتخذتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ودول عدم الانحياز والهيئات التنمية لتحقيق هذا الهدف . وأضاف ان الاعلان التاريخي المعني بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد عجل بخطى انهاء الاستعمار وساهم في احداث تغيرات جذرية في خريطة العالم ؛ ومع ذلك

(السيد سولتيسييفتش ، بولندا)

فقد استمر الاستعمار ، وخاصة في الجنوب الافريقي ، ولاتزال المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها تستغل الشعوب المستعمرة وتحرمها من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقال ان الدوافع الاقتصادية هي التي أدت الى ظهور الاستعمار ، وان آثاره المتبقية ترتكز أيضا على المصالح الاقتصادية . وهذا هو السبب في أن شركات كثيرة عبر وطنية تمارس الآن عملياتها في جنوب افريقيا وتستغل موارد ناميبيا الطبيعية وتورّد الأسلحة ، بما في ذلك التكنولوجيا النووية ، الى نظام بريتوريا ، تحديا لحظر الأسلحة الذى فرضه مجلس الأمن .

٥٣ - واستطرد قائلا ان وجود منشآت عسكرية في بعض الأقاليم الصغيرة في مناطق أخرى من العالم يسبب قلقا خاصا نظرا الى أنه يمثل عقبة خطيرة أمام التنفيذ الكامل للاعلان .

٥٤ - وأضاف قائلا انه بالنظر الى الحالة الدولية المسببة للقلق فقد أصبح من الأهم الآن أكثر من أى وقت مضى تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وتطبيق الجزاءات المتوخاة في الفصل السابع من الميثاق ، الأمر الذى لا يمكن أن يحدث الا حين يفهم أخيرا هؤلاء الذين يقدمون الدعم الاقتصادى الى الأنظمة الاستعمارية أن انهاء الاستعمار هو عملية تاريخية لا مفر منها .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥